

## المملكة تدين الموقف الدولي المتخاذل تجاه الانتهاكات الاسرائيلية في غزة

# مجلس الوزراء : توفير مختبرات جودة لضمان شروط السلامة في المشاريع العامة

### واس - الرياض

أقر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمس عددا من الإجراءات الهادفة لتوفير شروط السلامة عند تنفيذ المشاريع العامة منها تطبيق منهج إدارة المشروعات من جميع جوانبه وتوفير مختبرات جودة في جميع المناطق ومشاركة القطاع الخاص فيها ، وذلك بعد الاطلاع على دراسة اعادة تصنيف الشركات والمكاتب الاستشارية . وقرر المجلس السماح لأي شركة اتصالات مرخص لها بتأسيس شركة من شخص واحد مملوكة بالكامل للشركة . كما وافق على المشروع الوطني للتعاامل مع الاطفال ذوي اضطرابات تشتت الانتباه وفرط الحركة وتخصيص مراكز وعيادات شاملة لتشخيص وعلاج حالاتهم .

وأدان المجلس الموقف الدولي المتخاذل في تعامله مع الانتهاكات الاسرائيلية في غزة . وأكد ان المملكة ثابتة على مبادئها وسياساتها وافعالها في مناصرة ودعم ونجدة الانشاء في فلسطين شعبيا ورسما وان المملكة ستكون في مقدمة اي عمل عربي

او اسلامي مشترك للتعاامل مع الازمة الحالية الطاحنة .

جاء ذلك خلال ترؤسه حفلة الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر امس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض . وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل الاتصالات والمشاورات والاجتماعات التي أجراها الملك خلال الأيام الماضية مع عدد من زعماء وقادة دول المنطقة والعالم حول الازمة الراهنة في قطاع غزة . والاعتداءات الاسرائيلية السافرة على الشعب الفلسطيني . والمواقف العربية والإسلامية والدولية تجاه الازمة ؛ وعلى ما تبذله المملكة من جهود مضنية في سبيل وقف الاعتداءات الاسرائيلية . وحماية الشعب الفلسطيني ، وتحقيق الظروف

الموضوعية لوحدة القرار الفلسطيني .

وأكد المجلس في هذا السياق ، وفق ما أوضحه وزير الثقافة والإعلام إيمان بن أمين مدني في بيانه عقب الجلسة ، أن للحرب الشرسة التي تنهشها إسرائيل على قطاع غزة ، وسياسة العقوبات الجماعية التي تمارسها ، وهجومها على العزل والمساكن والمساجد والمزارع وكل مقومات الاقتصاد ومخططات الحياة تتنافى مع جميع المبادئ الإنسانية ، ولا تقبل وزناً لا للفرعية الدولية ، ولا لقوانين الحرب ، ولا لأبسط المبادئ والإنفاقيات الدولية أمام شعب محاصر أعزل لا يملك سوى إيمانته بالله ثم إرادته الصلبة .

وشدد المجلس على أن الموقف الدولي يصمت ، ويتخاذل في تعامله مع هذه الانتهاكات الاسرائيلية على نحو لا يمثل له في التعامل مع الازمات الدولية ؛ وأن القول بأن الهجبة الاسرائيلية هي دفاع عن

النفس يتعاضى عن تاريخ الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني للأراضي الفلسطينية ، وممارسات الحصار والترويع التي تمارسها إسرائيل نحو الفلسطينيين ، والفرق الساقط في موازنة القوة بين الأطراف ، والتجاهل الإسرائيلي لعبارة السلام العربية .

كما بين المجلس أن سياسة الحرب والعنف والقتل والتكثيل التي تمارسها إسرائيل في قطاع غزة وفي كل فلسطين هي استمرار لتنفيذ قناعات أيديولوجية لفئات سياسية متطرفة في إسرائيل وخارجها ؛ ترمي إلى إعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط حسب شروطها .

وشدد المجلس على المسؤولية الخاصة التي تتحملها القيادات الفلسطينية ، إذ لا سبيل لعلل عربي إسلامي موحد ومؤثر دون وحدة القرار الفلسطيني وتماسكه ونزاجته . ونأشد المجلس الفرقاء الفلسطينيين تجاور خلافتهم ، والسعي نحو أسباب لم الفصل والوحدة بينهم ؛ والوعي بالأخطار الداهمة التي



خادم الحرمين خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء

يسببها الانقسام بينهم.

كما أكد المجلس على أن المملكة ثابتة بإذن الله ، على مبادئها وسياساتها وأفعالها التي أسس لها الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود طيب الله ثراه في مناصرة ودعم ونجدة الأصدقاء في فلسطين شديداً ورسمياً وبكل ما تملكه المملكة من إمكانات ؛ وأن المملكة ستكون في مقدمة أي عمل عربي أو إسلامي مشترك للتعامل مع الأزمة الحالية الطاحنة طالما توفرت له مقومات الاتفاق والمصداقية والجدوى التي تتعدى الانتباه ببيانات.

تضاف إلى ما سبقها من بيانات ، وأصاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس نظر بعد ذلك في المواضيع العرجة في جدول أعماله واتخذ حالها من القرارات ما يلي :

أولاً : قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعيين صاحب السمو الملكي وزير الداخلية

- أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب السنغافوري في شأن مشروع اتفاق تعاون أمني بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية سنغافورة والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لإستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً : بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ( ٢٠ / ٤٨ ) وتاريخ ١٩ / ٦ / ١٤٢٩هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية الفرنسية للتعاون في مجال الأمن الداخلي والدفاع المدني الواقع عليه في مدينة ( الرياض ) بتاريخ ١٧ / ٢ / ١٤٢٩هـ الموافق ٢٤ / ٢ / ٢٠٠٨م وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك ، نالاً : بعد الإطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم

وتاريخ ( ٢٨ / ٣ ) ١٠ / ٥ / ١٤٢٨هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على إلغاء الفقرة رقم (١) من قرار مجلس الوزراء رقم (١٠١٢) وتاريخ ١٢ - ١٣ / ٧ / ١٣٩٤هـ المتضمنة عدم إصدار تراخيص جديدة لمهنة الترخيص.

ثالثاً : بعد النظر في قرار رابعاً - مجلس الشورى رقم ( ٣٥ / ٥٠ ) وتاريخ ١٤٢٩ / ٧ / ٢٩هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على المشروع الوطني للتعامل مع الأطفال ذوي اضطرابات تشتت الانتباه وفرط الحركة بالصيغة المرفقة بالقرار. ومن أبرز ملامح هذا الموضوع :

١ - تخصيص مراكز وعبادات شاملة لتخصيص وعلاج حالات اضطرابات تشتت الانتباه وفرط الحركة مع توفير ( الكفاءات ) المتخصصة اللازمة لتلك واستقطاب الخبرات العالمية المتخصصة في هذا المجال.

٢ - يكون إعطاء التراخيص اللازمة لفتح مراكز خاصة بحالات اضطرابات تشتت الانتباه وفرط الحركة عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية إذا كان المركز خبيرياً ومن وزارة التربية والتعليم للمراكز تقسماً إذا كانت تقوم ببراعة الحالات القابلة للتعليم من الجنسين بنين وبنات ، وتقوم وزارة الصحة بالإشراف على الجوانب الصحية والتراخيص ( الكادر ) الصحي في هذه المراكز.

خامساً : بعد الإطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم ( ١٧ / ٨٠ ) وتاريخ ٢٤ / ١٢ / ١٤٢٧هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة عامة باسم ( شركة العالمية للتأمين التعاوني ) وفقاً لنظامها الأساسي العرفق بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

سادساً : بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ( ٤٦ / ٦٦ ) وتاريخ ٢٠ / ١٠ / ١٤٢٩هـ ، قرر مجلس الوزراء السماح لشركة اتصالات مرخص لها في المملكة بتأسيس شركة من شخص واحد مملوكة بالكامل للشركة. وذلك استثناء من الأحكام المنصوص عليها في المواد ( ١ ) و ( ٥٨ ) و ( ١٥٧ ) من نظام الشركات ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم ( ٦ / ٣ / ١٣٨٥ ) وتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٣٨٥هـ. ودون إخلال بما يقضي به نظام الاتصالات ، الصادر بالمرسوم

الملكي رقم ( ١٢ / ٨ ) وتاريخ ١٢ / ٣ / ١٤٢٢هـ. أي أن تكون هذه الشركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة مساهمة مغلقة ، وأن يكون نشاطها في حدود النشاطات المرخص للشركة بن أولتها ، وذلك بقرار يصدره وزير التجارة والصناعة ، بناء على موافقة اللجنة الخارجية للاتصالات وتقنية المعلومات وفق

الإجراءات النظامية ذات الصلة. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. سابعاً : بعد الإطلاع على الدراسة المعدة بشأن إعادة تصنيف الشركات والمكاتب الاستشارية ، وذلك لضمان توافر شروط السلامة عند تنفيذ المشروعات العامة. أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها ما يلي :

١- تضع وزارة الشؤون البلدية والقروية - بالاشتراك مع وزارة التجارة والصناعة ، والهيئة السعودية للمهندسين ، وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة - آلية لتصنيف المكاتب الاستشارية الهندسية -

٢- قيام وزارة المالية بالاشتراك مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بدراسة موضوع تطبيق منيح إدارة المشروعات من جميع جوانبه ورفع عن ذلك المجلس الوزراء.

٣- قيام وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة بدراسة توفير مختبرات جودة في جميع مناطق المملكة ، ويراعى في ذلك الاعتد المطلوب والتكاليف المالية ، ومشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمة مختبرات الجودة الدراسية للعقار السامي.

ثامناً : وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين ( الخامسة عشرة ) و ( الرابعة عشرة ) ، وذلك على النحو التالي :

١- تعيين ناصر بن صالح بن عبدالله العقييل على وظيفة ( مستشار إداري ) بالمرتبة الخامسة عشرة ( بدرجة الرقابة والتحقيق ) ،

٢- تعيين محمد بن صالح الصالح على وظيفة ( مستشار قانوني ) بالمرتبة الخامسة عشرة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء.

٣- تعيين عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز أبو عياة على وظيفة ( وزير مفوض ) ( بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الخارجية